الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

رأي

نعم .. يقبل لكم الاهانة

اياد عبد الرسول

منطق غريب ذلك الذي استند اليه أعضاء البرلمان في الدفاع عن أنفسهم و(انجازاتهم) إزاء ما يتعرضون له من انتقادات من نائبي رئيس الجمهورية والإعلام بسبب قانون امتيازات الأعضاء، وما أثاره من ردود فعل بين المواطنين عبر عنه نائبا الرئيس والسلطة الرابعة.

عندما يتوجه الناس الى صناديق الاقتراع ويمنحون الثقة لـ ٢٧٥ شخصا ليشكلوا أعلى سلطة في البلاد، هذا يعني بأن من حقهم ان يحاسبوا هؤلاء اذا أقدموا على (خيانة الأمانة) وهو ما يفعلونه الآن.

من المضحك المبكي ان يخرج احد هؤلاء ويتساءل: هل نائبا رئيس الجمهورية أفضل منه؟

هذا السؤال الذي يشغل مخيلة النواب، هو الطامة الكبرى الذي أوصلهم الى (برلمانيون تحت الصفر) كما وصفهم الزميل وارد بدر السالم في فارزة «المدى» بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

ان السلطة التي تفتتح جلساتها باسم (الشعب) لابد من ان تكون حارسا على مصالحه وان لا تسمح بأن يأخذ كل ذي حق اكثر من حقه، لا أن تدخل هي في منافسة مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزراء، اذا كانت تعتقد بأن ما يحصلون عليه هو اكثر مما يستحقون.

فإذا كان أولاد نائب رئيس الجمهورية يحملون جوازات سفر ديبلوماسية، لا يعني ذلك القبول بمنحها الى أولاد أعضاء مجلس النواب. واذا كان ذلك مقبولا اثناء تولي أبائهم المسؤولية، فهو مرفوض على الإطلاق بعد خروجهم منها.

هل وضع احدهم نفسه مكان المواطن البسيط المغلوب على أمره وتسأل مع نفسه للحظة، لما عليه أن يقف في الانتظار في المطار وآخر يذهب مسرعا لان والده كان عضوا برلمانيا قبل سبع سنوات!

أما التحجج بما اذا كان المواطن يقبل الاهانة لعضو مجلس النواب في الخارج، فأعتقد ان الجواب هو: نعم.

فإذا كان هذا المواطن هو نفسه يتعرض الى الاهانة في المطارات والمنافذ الحدودية في الخارج، وسلطته التنفيذية والتشريعية تتفرج، وتغادر هذه المنافذ خجولة ومسرعة بجوازات سفر دبلوماسية، السؤال هو: لم على المواطن الذي منحهم الثقة ان يرفض أهانتهم أسوة بما يتعرض له؟

ان ضيق صدر السلطة التشريعية من الانتقادات لما هو غير معقول وبالتالي غير مقبول في عملها، هو مسك ختام دورة برلمانية (استثنائية) نأمل ان لا نشهد لها مثيلا في المستقبل.

عقلانيــــة الخطــــاب.. ولا عقلانيــــة الــــرد

عبد الرزاق رشيد الناصري

اذا كانت الصحافة لسان حال المجتمع، لسان حال الناس كافة- وهي كذلك- فقد أصبح للناس لسان واحد أو ألسنة حال متعددة تتنافس في التعبير عنهم، وإذا كانت الصحافة لسان حال، فهي أسلوب التعبير عن وجهة النظر في الرفض والشجب وفي القبول والقناعة والرضا، الصحافة هي التعبير عن الرأي لأن الصحافة بالأساس هي منبر للرأي العام عن الحكم العام عن وجهة النظر العامة. والصحافة ليست مجرد لسان حال، ليست مجرد منبر للرأي العام، بل هي كذلك منبر للسلطة العامة، الصحافة سلطة. هي سلطة رابعة بالتعريف التقليدي للسلطات.

ان وجود الصحافة في حقيقة الأمر تعبير عن الاحتفال والعناية والاحتفاء بإدارة الملايين من البشر والحرص على كسب هذه الإدارة هي قبل كل شيء ملك للشعب وهي وسيلة الشعب في التعبير عن رأيه، وهي بهذا أرقى مستوى من القدرة والممارسة النقدية ما يجعلها وسيلة إنسانية حضارية بالغة الرفعة لتأكيد إنسانية الإنسان وتحقيق إرادته الجماعية في التقدم والحرية. وهي دليل عمل ومرشد أمين الى الحقيقة، ولأنها هكذا فاليوم يمارس الناس حقهم في الجهر بمطالبهم المشروعة والأساسية وحقوقهم المهضومة التي افتقدوها بشكل شرس على أيدي من هم ممثلو الشعب كما ينبغي ان يقال.

ان ممثلي الشعب لا يعلمون شيئاً عما يعانيه الناس لأنهم معنيون بشأنهم فقط بمصالحهم الذاتية وبما يتمتعون به من المال العام بشكل رواتب لا يدرون ان ما جاء بمقالة الصحفي في جريدة المدى هو بعض مما يتداوله الناس ويرددونه ليل نهار في كل مكان. في الفضائيات والصحف وفي الشارع والمكتب والبيت، وممثلو الشعب في شغل شاغل عن كل ذلك، لأن ما يكتب وينشر وما يتحدث به الناس وما يطرحونه من استغاثات وشكاوى لا يعنيهم من قريب أو بعيد وبالتالي فهو لا يدفعهم الى فهم حقيقة بسيطة ومهمة جدا هي ان ما يجتمعون عليه اليوم من محاولة مقاضاة جريدة المدى هو بالأحرى دعوة مخلصة لهم لاستدراك ما فاتهم ويفوتهم من تقصير واستهانة واستخفاف بالناس وبالقوانين والأنظمة والأعراف، لأن ما جاء بمقالة الصحفي هي حقائق دامغة ووقائع شاخصة لا تحتاج الى دليل، فكان الأجدر بهم الإفادة منها والتنبه لما أشارت اليه ووضحته بشيء من السخرية في التناول والتعبير، وذلك واحد من أساليب الصحافة في كل مكان وقبل هذا هو الآن أسلوب الناس في التعبير عن احتجاجهم ورفضهم لما يجري وشجبهم الممارسات الكيدية التي ينتهجها ممثلو الشعب (مجازاً)، إذ كان ينبغي عليهم في الرد على ما جاء في المقالة هو ذكر الاعمال المطلوبة والانجازات المتحققة التي قدموها للشعب.. ليس لديهم سوى الإيغال المتعمد في إهمال قضايا الناس ومشاكلهم التي باتت خارجة على التحديد لكثرة ما توالد منها بفعل التراكم والانشطار.

ان ما يلفت النظر في موقف النواب هذا يدعو للعجب العجاب، هو القدرة الخارقة لديهم في الدفاع عن مغانمهم المادية وامتيازاتهم الأسطورية.

من أين يبتدئ من يريد التصدي لهم في أخطائهم المقصودة والمتعددة، والى أين ينتهي؟.. انها سلسلة من الأخطاء والممارسات الباهظة في الاستخفاف بحقوق الناس ومطالبهم.

قليلاً من التروي والحكمة أيها السادة لتعودوا الى أنفسكم وتراجعوا مواقفكم على ضوء ما تطرحه الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وما يردده الناس بألم وحرقة وبأسف ولوعة على الضياع والتضييع اللذين هم فيهما.

وهكذا تجتمعون بسرعة على رفض ما يمسكم ويفضح ما أنتم فيه من قطيعة مع الشعب وعزلة وضعتم أنفسكم فيها، كل ذلك من أجل مرتبات أسطورية وسفرات وايفادات وإجازات صارت أضحوكة للناس وكوميديا سوداء تعرض أمامهم من دون توقف أو استراحة.

نحن في عصر النقد الشامل أي الحكم على الحياة والمجتمع، فاليوم تجتمع إرادة الناس على الجهر من أجل المشاركة الفعالة في النقد، وذلك عبر وسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة.

والصحافة ليست لعبة ألفاظ أو رطانة لا تفهم، هي ملك الناس، أداة الشعب في التعبير عن رأيه.

هناك علاقة دقيقة وحساسة بين ان تحكم على الشيء وان تتحكم بالشيء، ان تحكم على الشيء معناه ان تبدي رأياً ومعنى ان تتحكم بالشيء أي تسيطر عليه وتستغله وهذا ما تفعلونه بالناس، تتحكمون بمصائرهم وأقدارهم وترفضون ان يحكموا عليكم برأي أو بمقالة في جريدة وأشياء أخرى مماثلة. الحكم عندكم تحكم وسيطرة وهذا ما يفتح هوة بينكم وبين الشعب، وهذا ما تعمل الصحافة على ردم وإلغاء تلك الهوة التي ما انفكت تمتد وتتسع.. في الصحافة تتم أرفع صور النقد الاجتماعي والحضاري وبذلك تتوفر النظرة الكلية والشاملة الى العصر والمجتمع، وتتلاقى الخبرات والتجارب المتنوعة وتنضج وتتبلور في خبرة عامة مشتركة، وبذلك تتحقق وحدة الإرادات الاجتماعية لأطياف المجتمع، وهذا ما ينبغي ان يكون عليه الصراع بين السلبي والايجابي.. بين الذي يبني والذي يخرب، وهو مهما يكن من شيء هو صراع من أجل تحرير الصحافة من الوصاية والرقابة المتعسفة والتسخير، وتحرير الصحافة هنا هو تحرير المجتمع من الخوف والتبعية والمذلة والخنوع، وذلك من أجل ان تتمكن القوى والطاقات الاجتماعية المتقدمة من الحكم والتحكم في مجتمعاتها.. الصحافة وبالأساس نقد شأنها شأن أي مسلك إنساني واجتماعي أخر سواء كان ذلك فكرياً أو اجتماعياً أو وجدانياً.. الصحافة مشاركة فعالة في تعميق الوعي بالحقائق وبلورة الوجدان المشترك للناس في التعبير عن همومهم وأشواقهم في النقد والتقويم من أجل المساهمة في التغيير والتطوير في الصحافة وبالصحافة يعيش المجتمع تجربة النقد من أنبل وأجمل صورها وتجلياتها، وفي أعمق وظائفها نقد الحياة الاجتماعية والسياسية والحكم عليها سواء كان ذلك البرلمان او أي مؤسسة أخرى لها علاقة مباشرة بحياة الناس والمجتمع، والنقد هنا هو عملية الحكم عليها بالنظرة الفاحصة والشاملة على أدائها وحضورها الفاعل في المساهمة الفكرية والوجدانية والعملية في توجهها وتطويرها وتغييرها.

مــن يجــب أن يحاســب مــن؟

كمال يلدو

"اتخاذ الإجراءات اللازمة" هذا ما طلبه السيد خالد العطية بحق جريدة المدى وبحق الكاتب القاص وارد بدر السالم لنشره موضوعا في جريدة المدى بعنوان "برلمانيون تحت الصفر"، بعد ان اعترضت عضوة من البرلمان العراقي واعتبرت هذه المقالة اهانة للبرلمان وأعضائه وذلك أثناء جلسة يوم السبت ٢٠٠٩/١١/٧.

في حقيقة الامر، ان لكلمة " الإجراءات اللازمة" معاني كثيرة، حسب القادة الذين يطلقونها، وحسب قوانين البلد المعني، ولما كنا نتحدث في "العراق الجديد" فانها تحمل كل المعاني، وحتى لا اتعب القارئ معي، وهو الادرى بما يجري على السطح وتحت السطح.

فالعراق يحتل المرتبة الأولى في العالم وبامتياز في قتل الصحفيين او مضايقتهم او تهديدهم، وهو الذي يتذكر الحادثة (الطريفة) التي جرت للكاتب العراقي المرموق "أحمد عبد الحسين" حينما نشر مقالة في جريدة الصباح استخف فيها ببعض الأحزاب السياسية وخاصة على أبواب الانتخابات لقيامها بتوزيع "البطانيات"، فما كان من عضو البرلمان، ورجل الدين المعروف جلال الدين الصغير الا ان طالب بمحاسبته في خطبة الجمعة من جامع براثا.

وقام أثرها هذا الكاتب المسكين بالاختفاء عن الأنظار وترك عمله وعائلته ولا نعرف شيئا عنه حتى الساعة، هاتان الحقيقتان أوردهما، وأورد معهما مثالا من أيام النظام العراقي الى "قطع اللسان" اذا تعرض او تهكم على رأس النظام او النظام بذاته.

سأترك الاستنتاج لفطنة القارئ الكريم، اما للنائبة المصون، فأقول لها، ليس بأموالها ولا بسمعتها، ولا بشهاداتها تجلس على هذا الكرسي، بل بأصوات أناس متعبين ومساكين، ومحرومين، وهي تتنعم بالماء والكهرباء والحمايات والسيارات (رباعية الدفع – مهم جدا –) والراتب التقاعدي، وإجازات الحج والزيارات، وأخيراً الجواز الدبلوماسي، ناهيك عن المقابلات الصحفية والتلفزيونية والفضائية .وفي الوقت الضائع المتبقي من عمر هذا البرلمان يحز في النفس حقا ان لا تجري جلسة علنية يقيم بها البرلمان والبرلمانيون أداءهم أمام المواطنين الذين ربما سينتخبونهم من جديد بعدما أخفقوا على الأقل في تناول ١٤٠ قانونا او تشريعا مستحقاً لكنها رحلت للدورة القادمة! ويحز بالنفس أيضاً ان لا تتوافر أية آلية لمحاسبة الكتل السياسية ونوابها المقصرين وكثيري الغيابات او المتهمين بقضايا الإرهاب والرشوة والتزوير او الفساد الإداري.

في العرف العام، ان من يتبوأ منصبا عاما او مسؤولية حكومية يكون عرضة للنقد ومن على المنابر الإعلامية، ولهذا سمي الإعلام بـ "السلطة الرابعة" أي انه يأتي مكملا للسلطات الثلاث.

ومن صلب واجبات الصحفي الوقوف على الظواهر السلبية، وتعريتها وطرح البدائل لها، وليس مداهنة الحاكم او الارتزاق على موائده، ومن هنا نشأت فئة الصحفيين المناضلين وفئة المداحين او رواد الموائد الحكومية، شيء واحد محرّم على الإعلامي والصحفي في الأنظمة الديمقراطية هو المطالبة بالقتل او التحريض عليه او سياق تهمة بدون حجة، وعند ذاك يتعرض للمساءلة والتقديم للقضاء.

اما في حالتنا العراقية، فإن القاص السيد وارد بدر السالم لم يقذف البرلمان ولا طالب بإعدامهم ولا مس أعراضهم، لكن كل الذي قاله هو ما يشكوه المواطنون، ومن مهنة الصحفي فعل ذلك، فلماذا تقوم القيامة ولا تقعد؟

هل شعر البرلمانيون حقا بالحرج أمام معاناة المواطنين، بينما هم يناقشون علاواتهم قبل نهاية دورتهم؟

وهل حقا يشعرون بالفخر والوطن مدمى ومحاصر من الإرهابيين والقتلة بينما هم يتنعمون بإجازتهم الصيفية ولا يقطعونها؟

وهل حقا عندنا برلمانيون، يعقدون ١١ جلسة من اجل إقرار تعديل على قانون الانتخابات؟

ان ما قاله الكاتب كان قليلا بحق هذا البرلمان، وربما التزم الكياسة الأدبية وراعى حرية النشر، لكني أتمنى على الكثير من هؤلاء النواب ان ينزلوا للشارع (وبدون حمايات) ويسمعوا رأي المواطنين بهم، عند ذاك سيترحمون على مقالة الكاتب.

اللهــــاث وراء المنــــاصــــب والامتيــــازات

أبرز ما يميز المشهد السياسي الآن، في الفترة التي تسبق الانتخابات النيابية سعي القوى السياسية إلى تحقيق الغاية الأهم في التمثيل البرلماني، بأي قدر ممكن لكسب أصوات الناخبين عبر أساليب ووسائل انتخابية متعددة ، بما يضمن الفوز بالمقاعد البرلمانية، لذا شهدت هذه الفترة تشكيل العديد من الكيانات السياسية باصطفافات وتحالفات جديدة شاركت فيها أطراف سياسية وأحزاب ومنظمات وقوى عشائرية، ليست بالضرورة انها متفقة بالرؤى والمنطلقات الفكرية والسياسية باستثناء الاتفاق على برنامج انتخابي غير واضح المعالم لحد الآن، لقد وجدت العديد من القوى والشخصيات السياسية،

جمال العتابي

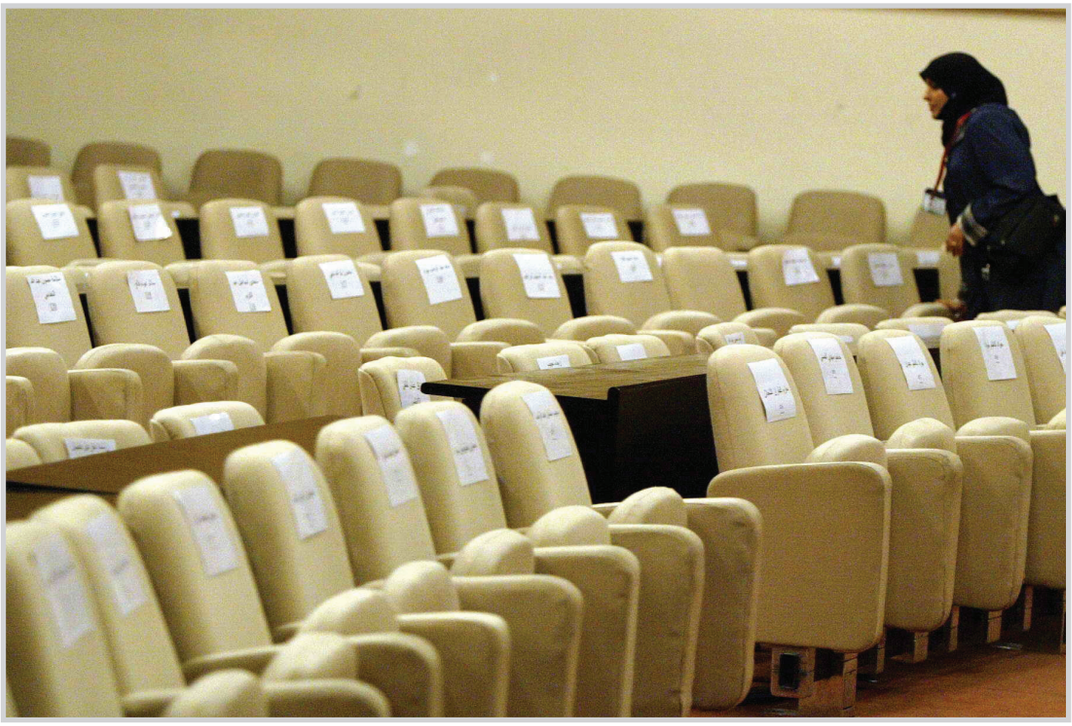

إن من (مصلحتها) أن تسرع باللحاق بهذا الكيان أو التجمع قبل أن تخسر فرصتها التاريخية بخوض الانتخابات ليس هناك ثمة ما يدعو للقلق حين يرى المرء ان هذه القوى تمارس حقها الطبيعي في التحالف أو الاختلاف ضمن أجواء ديمقراطية سليمة، وان تلتقي مع بعضها على صيغ عمل مشترك، وليس هناك ما يمنع هذه الأطراف كذلك من تحديد اتجاهاتها نحو الغايات والأهداف الوطنية أو اختياراتها الأطراف التي تتحالف معها أو تختلف. ولقد شهدت التجربة العراقية على قصرها ملامح واضحة من هذا السلوك السياسي المشروع الذي يؤكد حق القوى والسياسيين في الاختيار والموقف . بما تمليه مصلحة الوطن والشعب، الا ان الظاهرة اللافتة للانتباه، ان هذا المشهد أفرز حقائق أخرى ضمن هذا الحراك السياسي، أولها كما اعتقد هي هشاشة التيار الوسط المعتدل أو هامشيته، وضعف دوره السياسي في التأثير على الحياة السياسية لأسباب عديدة.

فمنذ سقوط الديكتاتورية في عام ٢٠٠٣ كان المواطن العراقي يتطلع بأمل إلى العديد من القوى والشخصيات التي قدمت نفسها بأنها تمثل تياراً ديمقراطياً قادراً على العمل في ظل أجواء مختلفة لا تخضع لحسابات طائفية أو قومية وتمكنت هذه القوى أن تحظى بقدر جيد من الاحترام والقبول في الشارع العراقي غير المنحاز لطرف يحمل سمات التخندق الطائفي أو الأيدلوجي، وهذا القدر مكن هذه الأطراف من أن تكسب مواقع ومناصب حكومية رفيعة في الدولة، والبعض الآخر حقق نجاحاً واضحاً في الانتخابات البرلمانية السابقة لأنها تنتمي إلى ما يسمى بالتيار الديمقراطي المستقل، والإنسان العراقي كان يحدوه أمل كبير في ان يؤسس هؤلاء بصدق حقيقي لمشروعهم الوطني ويوفروا أسباب اكتمال نضجه وازدهاره بعيداً عن المصالح الخاصة، والأنانية الضيقة التي تضع مصلحة الوطن غايتها الأولى.

لكن من المؤسف جداً، ان هذه القوى ومن يمثلها لم تضع في حساباتها هذه المصلحة أولاً، ولا التفكير بمستقبل العراق السياسي، فسارعت للانضمام إلى كيانات كبيرة لتضمن (الفوز) بمقعد برلماني أو حكومي وتخلت عن (مشاريعها الديمقراطية) بسرعة من اجل الظفر بهذه (الغنيمة)، لأنها واثقة تماماً انها ستخسر (المستقبل) كما خسرت حاضرها وماضيها الذي خدعت به نفسها أولاً وخدعت الآخرين طيلة عقود من الزمن، إن بعض تلك الشخصيات حتى وان شاخت وهرمت، لا تريد أن تغادر الساحة السياسية، وتسعى بكل الأساليب الى أن لا تخسر امتيازاتها التي حققتها بالكذب والنفاق، وهي وان جملت صورتها وحاولت أن تزيل تجاعيد الزمن عن وجهها بصبغ اللحى والشوارب، الا انها لن تتمكن أبداً أن تخدع العراقيين مرة أخرى من إنها ستكون المشروع البديل لعراق المستقبل، ولا يمكنها كذلك ان تقنع الناس البسطاء بالمبررات الساذجة التي قدمتها من انها ستتمكن من (خلخلة) الكيانات الكبيرة، بإعادة النظر بميزان لكي تعيد حساباتها وفق هذا (الواقع).

فهذه الكيانات لم تعد بحاجة إلى (دماء فاسدة) جل اهتمامها انتهاز الفرص والسعي للحصول على المال والامتيازات التي منحها لهم شعب انطلت عليه هذه اللعبة السمجة التي مارسها ساسة محترفون، يجيدون المناورة، والقفز، وحرق المراحل، واللعب، والمكر، واقتناص الفرص، والصيد السمين.

فهذه الأسماء لم يعد أمامها سوى هذا الخيار فالزمن يمضي ومساحة الأمل تضيق بتلك الأصوات التي شرّعت للنفاق والانتهازية وأدلجت لمشاريع (ديمقراطية) وهمية وكاذبة لا أساس لها وحسناً فعلت انها كشفت عن نفسها.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.
ideas@almadapaper.net